

معلومات اقتصادية عن السودان

عدد السكان: يقدر بـ 41236378 نسمة (وفقا للتعداد السكاني لعام 2011)
المساحة: تقدر بـ 2505813 كيلومتر مربع

لمحة عن الاقتصاد:

الزراعة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي في البلاد. وتقدر الأراضي الصالحة للزراعة في السودان بحوالي 840 000 كم² وتشغل حاليا 18% فقط من الأراضي الصالحة للزراعة. فقط بإحلال السلام في هذا البلد سيصبح سلة للغذاء في أفريقيا. وتشمل أهم المنتجات الزراعية: القطن والمسمم والفاول السوداني والصمغ العربي. و يعد السودان أكبر منتج عالمي للصمغ العربي (وتحتل المرتبة الثالثة في إنتاج السكر في أفريقيا).

بعد الاكتشافات النفطية في البلاد، تحسنت الظروف الاقتصادية للمواطنين في هذا البلد. وتقع مصافي النفط في شمال البلاد والتي تتولى توزيع عائدات النفط. تغطي الطاقة الكهربائية ثلثي استهلاك البلاد من الطاقة. يبلغ إنتاج الذهب حوالي 1.8 طن في السنة.

من الملاحظ ان قطاع الثروة الحيوانية شهد تطورا ملحوظا ويمتلك السودان حوالي 20 مليون رأس من الضان، و 22 مليون من الخرفان و 18 مليون من الماعز.

وبالنسبة لغابات تنتج الغابات في السودان: 25 مليون لوح خشبي مكعب في العام. وفيما يخص القطاع الصناعي فهو يعني من شلل منذ عام 1990 نتيجة للنزاعات السياسية المتتالية. الناتج القومي الإجمالي: 13 مليار دولار بواقع 390 دولارا للفرد.

احصائيات اقتصادية:

الواردات: 2.85 مليار دولار في عام 2003.
الصادرات: 2.4 مليار دولار في عام 2003.
معدل التضخم حوالي 9.2% في عام 2003.
إنتاج الطاقة: 21.5 مليون وحدة عام 2002.
استهلاك الطاقة: 13500000 وحدة في عام 2002.

الاستثمارات في السودان

في إطار تشجيع الاستثمار المحلي والإقليمي والدولي في هذا البلد، أنشأت الحكومة السودانية وزارة الاستثمار في عام 2002، لتتكون مسؤولة عن جذب المستثمرين المحليين والأجانب للاستثمار في هذا البلد من خلال توفير التسهيلات والضمانات اللازمة لنجاح مشاريعهم.

وفي هذا الإطار تم انشاء وزارة الاستثمار من أجل تسهيل الإجراءات الإدارية وإزالة العقبات التي تحول دون تدفق الاستثمارات الى البلاد، وتم تبني نظام النافذة الواحدة لتسهيل إتمام جميع الإجراءات اللازمة في أسرع وقت ممكن. وبهذا يتم إصدار الرخصة للاستثمار في غضون 72 ساعة بعد تقديم دراسة المشروع للوزارة.

من المزايا التي يمنحها قانون الاستثمار :

- تتمتع كل أنواع الاستثمارات بنفس المزايا ونفس المعاملة.
- يتم التعامل مع المستثمرين الأجانب والعرب والمحليين على حد سواء من حيث الحقوق والمسؤوليات.
- يتميز القانون بالمرونة من حيث الإجراءات الإدارية.
- يوفر الضمانات اللازمة للمستثمر لتحويل رأس ماله مع الإيرادات المحصلة من المشروع الى الخارج.
- يقترح طرق مختلفة معترف بها عالمياً لتسوية المنازعات.
- لا ينص القانون على تحديد الحد الأدنى لرأس المال للمشروع الاستثماري.
- يمكن للمستثمر تملك 100% من المشروع دون الحاجة لوجود شريك سوداني.